



60

بيان

سعادة د. رجب السقيري

المندوب الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة

جنيف

الدورة الثالثة عشر للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الاستعراض الدوري الشامل للجمهورية التونسية

2012/5/22

السيدة الرئيسة،،

يسرني أن أرحب بمعالي وزير حقوق الانسان والعدالة الانتقالية السيد سمير ديلو، وأعضاء الوفد المرافق، وأن أعرب عن الامتنان البالغ على العرض الشامل والمفصل للتقرير الوطني الذي يقدم صورة رائدة للتقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تشهدها تونس الشقيقة، بالإضافة الى التدابير المتخذة من اجل النهوض بحقوق الانسان وحمايتها. كما إن مشاركة على هذا المستوى الرفيع إنما تعكس الاهتمام المتزايد الذي توليه الجمهورية لحقوق الإنسان بشكل عام وللمراجعة الدورية الشاملة بشكل خاص.

السيدة الرئيسة،،

لقد حرصت تونس الشقيقة على إيلاء مسألة حماية وتعزيز حقوق الإنسان اهتماما بالغاً على كافة الأصعدة، ولا بد أن يسترعي اهتمام المرء هنا- وعلى سبيل المثال وليس الحصر- التقدم الهائل في أعمال الحقوق المدنية والسياسية ومنها على سبيل المثال انشاء هيئة تمثيلية لاهم تيارات المجتمع التونسي وذلك لدراسة كافة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي، وكذلك انشاء الهيئة الوطنية المستقلة لاصلاح الاعلام والاتصال. اضافة الى ذلك، شهدت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مقدمتها كل من الحق في الصحة والحق في التعليم تقدماً مضطرباً يبعث على الارتياح ويستحق الثناء والتقدير.

السيدة الرئيسة،،

يُثمن الأردن أيضاً وبشكل خاص التطورات الإيجابية المتواصلة لتطوير الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز وحماية حقوق الانسان بما في ذلك تعزيز الانضمام للاتفاقيات

الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان ومتابعة تنفيذها وكذلك التعاون مع الاجهزة الدولية ومن ضمنها التعاون من اجل فتح مكتب للمفوضة السامية لحقوق الانسان في تونس.

يرحب الأردن ايضا بالاجراءات التي اتخذتها تونس الشقيقة في مجال تطوير المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الانسان وبالاخص القرار بإنشاء وزارة لحقوق الانسان والعدالة الانتقالية.

كما يود الأردن تقديم التوصيات التالية لجمهورية تونس الشقيقة:-

1. في سياق الخطوات والإجراءات المتخذة في مجال حماية حقوق الطفل، والتي

نثمنها عاليا، يوصي الأردن بمتابعة الجهود الهادفة إلى تعزيز الاطار القانوني والسياسات الرامية للنهوض بحقوق الطفل وحمايتها؛

2. نظرا للتعاون والحوار المتواصلين بين الجمهورية والمجتمع الدولي، نوصي

بمواصلة الجهود المبذولة للإجابة على الاستفسارات والاستبيانات المقدمة من الإجراءات الخاصة - أصحاب الولايات؛

3. استكمالا وتقديرا للجهود المبذولة للنهوض بالمرأة التونسية وإعطائها حقوقها في

كافة المجالات، نوصي بالاستمرار بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.

شكرا سيدتي الرئيسة،،

